



حزب العدالة والتنمية

ⴰⴳⴷⴰⴷⴰ ⴰⴳⴷⴰⴷⴰ ⴰⴳⴷⴰⴷⴰ

Parti de la Justice et du Développement

الأمانة العامة

pjd.ma

التقرير السياسي

المقدم

للمجلس الوطني لحزب

العدالة والتنمية

دورة دجنبر 2013

يعتبر هذا التقرير السياسي وثيقة لاستحضار تحولات السياق الدولي والوطني العام، الذي أطر تطور الأداء السياسي للحزب طيلة هذه السنة، مع التوقف عند أهم معالم الإنجازات الحكومية، والتحديات والإكراهات التي واجهتنا وصولا إلى الإصلاحات المطروحة ومسؤولياتنا المستقبلية إزاءها.

سياق خارجي استثنائي

يستند الطابع الاستثنائي لسنة 2013 على مجموع التحولات المتسارعة الخارجية والوطنية وكذا المواقف السياسية المستجدة والتي كانت لها آثار كبيرة على سير التجربة السياسية الحكومية، وفرضت تغيير تركيبة الأغلبية المساندة لضمان استمرار الحكومة برئاسة حزب العدالة والتنمية، كما حتمت اتخاذ سلسلة من المواقف الوطنية والاقتصادية لمواجهة التحديات المطروحة، من خلال رفع حالة التعبئة الوطنية تحت قيادة جلالة الملك محمد السادس حفظه الله لمواجهة الاستهداف المتزايد لقضية الصحراء المغربية، بالإضافة إلى تحديات الرفع من تنافسية وجاذبية اقتصادنا وحماية التوازنات الاجتماعية والماكرو اقتصادية لبلادنا.

ومن الواضح أن سنة 2013 لم تكن سنة تحولات بالنسبة لبلادنا وحدها، بل كذلك لمحيطنا القريب والبعيد، وبدرجات متفاوتة الحدة سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاستراتيجي أو الأمني، بحيث تعاضمت تحديات الاستقرار والتنمية بشكل كبير مما فرض على العديد من الدول مراجعة مواقفها وتبني سياسات جديدة وهو ما نلاحظه في التطورات الحاصلة في الموقف الدولي إزاء القضية الفلسطينية، أو في الخطوات الأخيرة للتفاهم الغربي- الإيراني حول القضية النووية، أو ما تعلق بالهزات الحادة التي عرفتها عدد من دول المنطقة العربية ومست استقرارها السياسي، مما أدى إلى عودة منطلق الإقصاء والتحجيم للأحزاب ذات المرجعية الإسلامية، فضلا عن ارتفاع حدة المخاطر الأمنية في منطقة الساحل والصحراء الكبرى، واستمرار الركود الاقتصادي خاصة في عدد من دول المحيط الأوربي. وهي تطورات حاول البعض حشر بلادنا في إطارها وربطها بها واصطناع حالة من التوتر عبر إسقاطها على الأوضاع في المغرب.

إن أي قراءة موضوعية لتطور حزبنا سياسيا وحكوميا طيلة السنة الجارية، تستلزم استحضار هذا السياق المتمسم بالاضطراب الشديد، كما تستوجب التقدير الصحيح لتمكن المغرب بفضل من الله تعالى من صيانة نجاح النموذج السياسي المغربي في زمن الهزات المتتالية في عدد من دول الربيع الديمقراطي، وذلك بترسيخ منهجية التعاون بين المؤسسات الدستورية لمصلحة العباد والبلاد، حيث استطاعت بلادنا أن تحافظ على حماية النموذج المغربي المتميز، وأن يبقى المغرب محافظا على مسار الإصلاح في ظل الاستقرار الذي اختاره واعتمده منذ الخطاب التاريخي لجلالة الملك في 9 مارس 2011.

دفاع مستمر عن القضية الوطنية

بداية ينبغي التوقف عند التطورات السلبية التي استهدفت قضية الصحراء هذه السنة واقتضت حالة من التعبئة الشاملة تحت قيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي تمثلت في مخططات خصوم وحدتنا الوطنية والترابية، حيث اتسمت الأشهر الأولى من السنة بتصاعد استهداف السيادة الوطنية في عدد من المحافل والمؤسسات الإقليمية والدولية، بلغت أوجها مع محاولة المس بالسيادة الوطنية عبر السعي لتغيير اختصاصات بعثة المينورسو، وبروز الاستغلال المغرض لموضوع حقوق الإنسان في أقاليمنا الجنوبية من أجل المس بمصداقية بلادنا في عدد من المحافل الدولية، وكذا توظيفها لإرباك سياسات الشراكة والتعاون الاقتصادي للمغرب مع دول الجوار الأوربي والأمريكي، فضلا عن المزايدة بها من أجل عزل المملكة عن عمقها الإفريقي الاستراتيجي.

ومن المفيد اليوم أن نؤكد على الفشل الذريع لهذه المناورات مع إصرار القائمين عليها، وهو فشل تشهد عليه عدد من المعطيات منها:

- النجاح الكبير للزيارة الملكية للولايات المتحدة الأمريكية و النتائج المهمة التي حققتها هذه الزيارة على مستوى تعميق العلاقات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية بين البلدين وتحقيق دعم أكبر للمقترح المغربي للحكم الذاتي والتنويه بصدقته وجديته.

- قرار مجلس الأمن في أبريل الماضي والذي حافظ على صلاحيات بعثة المينورسو كما تم إقرارها عند تكوينها.
- التصويت الواسع لصالح عضوية بلادنا في مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة.
- تجديد عدد من الدول الأساسية والمؤثرة في السياسات الدولية لموقفها المشيد والداعم لمقترح الحكم الذاتي باعتباره إطارا ذا مصداقية ومتسم بالجدية والواقعية لحل هذا النزاع المزمن والمفتعل، وخاصة الموقف الفرنسي والأمريكي والاسباني.
- اعتماد اتفاقية جديدة للصيد البحري مع الاتحاد الأوروبي تشمل في نطاق تطبيقها الأقاليم الجنوبية وذلك بعد التصويت القوي والفارق للبرلمان الأوروبي عليها.
- توسع السياسة الإفريقية ومبادرة بلادنا إلى إحياء تجمع دول الساحل والصحراء الكبرى وانخراطها كشريك فاعل في صيانة وحماية الاستقرار والأمن في المنطقة.
- تقدم وتفعيل الشراكة الاستراتيجية بين المغرب ودول الخليج، في كل أبعادها ولاسيما السياسية والاقتصادية.

إن تجاوز مخططات خصوم الوحدة الترابية يتطلب مضاعفة الجهود وتكثيف المبادرات وتحمل الجميع لمسؤوليته في الدفاع عن الوحدة الوطنية والترابية، والعمل على تقوية الجبهة الداخلية والتقدم في تنزيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بالجهوية المتقدمة وتطبيق النموذج الاقتصادي التنموي الخاص بالأقاليم الجنوبية، وتكثيف التواصل والإشعاع وتقوية الحضور المغربي سواء الحكومي أو البرلماني أو المدني في مختلف المنابر والمحافل الجهوية والقارية والدولية، واستثمار التراكمات الإيجابية التي تحققت هذه السنة وكشفت عن وجود قوة كامنة في المجتمع المغربي وقواه الحية، تتطلب الدعم وتشجيع المبادرة للتحرك للدفاع عن السيادة الوطنية.

ولا بد بعد هذا من التوقف عند المنعطف الجديد الذي عرفته القضية الفلسطينية عامة وقضية القدس خاصة لما تتعرض له فلسطين من تهديدات متصاعدة بسبب سياسات التهويد والاستيطان المستمرة والمتزايدة، في ظل اشتداد حالة الحصار الظالم على الشعب الفلسطيني وخاصة في قطاع غزة، ومواصلة تجويعه واستهداف المقدسات الإسلامية والوطنية، وضرب الحق الفلسطيني في دولة مستقلة عاصمتها القدس الشريف، مما يتطلب مزيدا من تعبئة الدعم للقضية الفلسطينية واليقظة اللازمة لمواجهة كل مخططات التهويد ومسخ الهوية العربية للقدس الشريف ومواجهة التطبيع وكل أشكاله وفاعليه.

احتواء وتجاوز أزمة الأغلبية الحكومية

في هذه المحطة السياسية المتميزة لا بد من بسط ملابسات وخلاصات مسلسل سياسي انطلق بافتعال طرف سياسي لأزمة في الأغلبية الحكومية التي عمرت حوالي عشرة أشهر من السنة، وخاصة ما تعلق بالجهود الاستثنائية والمكابدة التي بذلت من أجل الحد من آثارها على سير العمل الحكومي وأداء قطاعاته ثم تجاوزها بتشكيل أغلبية جديدة، والتمكن من ضمان انطلاق عمل القطاعات الحكومية الجديدة وإرساء دينامية جديدة من التعاون والتضامن بين مكونات الأغلبية الجديدة.

لقد تعرض التحالف الحكومي السابق لاستهداف ممنهج من أجل تفكيكه وشله وعزله، إلا أن المحصلة النهائية كشفت عن صمود استثنائي أدى إلى صد مخططات الاستفزاز والاستدراج والاستنزاف، كما تم بفضل الله تعالى تكوين أغلبية جديدة حافظ فيها الحزب على مكانته، رغم القرار المؤلم المتعلق بمغادرة الأخ سعد الدين العثماني لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الذي فرضته الظروف الجديدة.

إن النجاح في تكوين الحكومة عبر تعديل حكومي هادئ وسلمي وبطريقة ديمقراطية، فوت الفرصة على من سعوا إلى جر المغرب إلى ما شهدته دول أخرى من عودة للتوتر وعدم الاستقرار، كما أننا من جهتنا فضلنا عدم اللجوء إلى خيار الانتخابات السابقة لأوانها، لأن عواقبها تبقى مفتوحة على المجهول في مثل هذه الأحوال، وينبغي هنا أن نثمن انخراط حزب التجمع الوطني للأحرار في الأغلبية الحكومية ودعم استمرارية هذه التجربة وأن نشيد بالصمود وبالوقوف المسؤولة والوطنية لحلفائنا في الحركة الشعبية والتقدم والاشتراكية.

إن ما حصل يدفعنا للقول بأن هذه السنة شهدت جولة جديدة من جولات التدافع بين قوى الإصلاح والقوى المضادة للإصلاح.

وبلادنا وبعد مرور حوالي ثلاثة أشهر على تشكيل الأغلبية الحكومية الجديدة، تمكنت، ولله الحمد، من استرجاع الآمال في استئناف وتسريع مسار الإصلاح بعد شهور هيمنت فيها ممارسات التضليل والتشويش والخلط والتعمية على الإنجازات المحققة، وإثارة القضايا الهامشية وافتعال المعارك، وهذا الاسترجاع ظهرت آثاره في تحسن صورة المغرب على المستوى الدولي وتعزيز الثقة في تفعيل أجندة الإصلاحات والقدرة على ربحها، مما كانت له نتائج على مستوى تقدير الموقف الدولي للوضع الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا ولتحسن مناخ الأعمال في المغرب، وكسب البرنامج الثاني لتحدي الألفية مع الولايات المتحدة، وتقديم برنامج الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

إن الحصيلة العامة كانت إيجابية وأن التدبير السياسي للمرحلة الحرجة كان موفقا بفضل الله، ونتائجه تجاوزت الحزب والأغلبية الحكومية لتشمل البلاد ككل التي بدأت تستعيد حالة تعبئة شاملة لتنزيل استحقاقات البرنامج الحكومي والتقدم في تطبيق مقتضيات الدستور.

وفي الوقت نفسه ينبغي التأكيد على أن المغرب في حاجة إلى معارضة قوية، مسؤولة ومؤثرة وذات قوة اقتراحية. مما يتطلب تحديد الموقف بوضوح من مسلكيات سياسية تسعى لاستدراج القوى السياسية إلى أتون المزايدات الهامشية وإضعاف الثقة في العمل السياسي، وهي مسلكيات لن تثبتنا على تحمل مسؤوليتنا في القيام بالإصلاحات اللازمة، في إطار التشارك والتعاون الوثيق بين أحزاب الأغلبية وتوسيع الشراكة بين مكوناتها، والانفتاح على المعارضة المسؤولة والهيئات النقابية والمجتمع المدني، بالإضافة إلى مواصلة جهود الحزب في دعم الفريق البرلماني للحزب في العمل التشريعي والرقابي وكذا في العمل الميداني مع المواطنين والمواطنات.

إنجازات معتبرة وأفاق واعدة

ومن اللازم أن نستعرض ما تحقق من البرنامج الحكومي، إعمالا لمنطق ربط المسؤولية بالمحاسبة، وصيانة لرصيد المصادقية الذي تتسم بها الحكومة وكان له الدور الكبير في المصالحة الجارية والمتنامية للمواطن مع السياسة وللمجتمع مع الدولة.

وقبل التطرق لإنجازات محددة ينبغي تقدير نعمة الاستقرار السياسي العام التي تتسم بها بلادنا في محيط مضطرب، وهي نعمة تتعزز بالقطع مع منطقتي النزاع والصراع لصالح منطق التعاون والشراكة والبناء والتضامن، ومسؤولية حزبنا اليوم كما كانت بالأمس هي في تقديم النموذج على هذا الاتجاه.

إن منهجنا في تدبير الشأن العام لا تحكمه الحسابات الانتخابية الضيقة، بل ينطلق من المسؤولية على تدبير الشأن العام وما يمليه واجب الحفاظ على المصلحة العامة وعدم التردد في اتخاذ ما تمليه من قرارات وعدم التهرب أو التردد في تطبيقها.

إن واجبنا هو اتخاذ القرارات الصعبة وتحمل المسؤولية فيها مثل ما حصل مع سلسلة قرارات همت الإضرابات وتفاقم عجز الميزانية وتضخم نفقات المقاصة والتوظيف المباشر واحتلال الملك العام، وتعطيل الخدمات والمرافق العمومية.

وإننا في هذا المجال نعول بعد الله تعالى على وعي الشعب المغربي الذي ما زال مساندا للحكومة وواعيا بما تتعرض له هذه التجربة الحكومية من إكراهات ومناورات.

ومن الإنجازات التي يمكن التوقف عندها نذكر الأمثلة الآتية:

على مستوى الحكامة الجيدة

● ضمان استمرارية خدمات المرافق العمومية، عبر إعمال قاعدة الأجر مقابل العمل، والتي أكدها الاجتهاد القضائي بشكل صريح في حكم حديث له، وإنهاء عمليات احتلال الملك والمرافق العمومية من قبل المجموعات الاحتجاجية، ذلك أن الحكومة وجدت أن أداء المرافق العمومية الحيوية وخاصة في قطاعات الصحة والقضاء والتعليم والمرافق العمومية المحلية يتسم بالتعثر المستمر إن لم نقل التوقف الطويل بفعل تتالي الإضرابات، مما شكل انتهاكا صريحا للمبدأ الدستوري الذي ينص على ضمان استمرارية الخدمة العمومية، ويكفي أن نشير إلى الآثار المعتبرة على المؤسسات التعليمية التي استطاعت أن تكمل موسمها الدراسي بعد سنوات

- ماضية تقلصت فيها أيام التدريس إلى حوالي الخمس، ونفس الشيء بالنسبة للمحاكم أو المستشفيات أو الجماعات المحلية.
- اتخاذ قرارات تعيد الاعتبار للخدمة العمومية من خلال الحد من الجمع بين الممارسة المهنية بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- ضمان المساواة والشفافية والاستحقاق في الولوج إلى الوظيفة العمومية، حيث تم الإعلان عن أزيد من 1600 مباراة، وإلى غاية دجنبر 2013 شارك أزيد من 369 ألف مترشح في المباريات على أزيد من 40 ألف منصب وفق نظام يتم عبره الإعلان عن لوائح المترشحين والناجحين في موقع التشغيل العمومي.
- ضمان المساواة والشفافية والاستحقاق في التعيينات في المناصب العليا، حيث إنه إلى غاية نهاية أكتوبر 2013 تم تعيين ما مجموعه 318 منهم 40 امرأة، وهو انجاز يتعرض لتشويش واتهامات بتحيز الإدارة، وهو ما تدحضه الأرقام والحقائق، حيث نرفض أي تعيين يخضع للولاء الحزبي على حساب الاستحقاق أو أن يكون الانتماء الحزبي عاملا وراء الإقصاء.
- إقرار المنافسة في الإعلام العمومي عبر اعتماد نظام طلبات العروض في الإنتاج التلفزيوني.

على المستوى الاقتصادي والتنموي

- لعل من الواجب أن نقدر عاليا حجم الجهود المبذولة لدعم دينامية الاستثمار والنمو واستعادة التوازنات الماكرو-اقتصادية، وتحرير المالية العمومية من الارتعان لتقلبات أسعار البترول، وما يعنيه ذلك من مخاطر فقدان استقلال القرار الاقتصادي الوطني وبالتالي المس بالسيادة الوطنية، وهي جهود مكنت من التحكم في نفقات صندوق المقاصة بعد سنوات من التخبط والعجز.

تحسن مستمر للوضعية الاقتصادية

في البداية لابد من الإشارة إلى أن نجاح الحكومة في وضع واعتماد مشروع قانون المالية، بعد تشكيل الأغلبية الجديدة، بإجراءات تصحح الوضع الاقتصادي والمالي وتعزز الثقة وتبعث الأمل في قلوب المواطنين والفاعلين هو أول نجاح سياسي لها، وهو ما استقبله كثير من المتتبعين بأرض الوطن وخارجه بكثير من التقدير والتثمين، لما ينم عنه من قدرة نموذجنا السياسي على تجاوز الصعوبات ومواصلة مسارنا الإصلاحية التصاعدي و المتميز في جو من الاستقرار والتضامن، وفي قدرة المغاربة على تفهم وتحمل واستيعاب الإصلاحات رغم صعوبتها ووعيهم العميق بحساسية الوضعية الاقتصادية والمالية لبلادنا وعن أمل وثقة في نهج الإصلاح وفي ما تحمله هذه الإصلاحات الضرورية من آفاق واعدة وفرص وفيرة ومن غد أفضل لنموذجنا التنموي التضامني.

كما ينبغي الإشادة بما عرفته الظرفية الاقتصادية الوطنية من تحسن النمو الاقتصادي ولاسيما خلال الفصل الثالث من هذه السنة، ارتباطا على الخصوص بالمردود المهم للقطاع الفلاحي (حوالي 97 مليون قنطار) و تسجيل تحسن، بنسب متباينة، ابتداء من شهر أبريل في جل القطاعات التي عرفت تراجعا خلال الفصل الأول من السنة الجارية، مما سيمكن من تحقيق معدل نمو 4,8% خلال سنة 2013.

كما تميز السياق الوطني باستمرار تحسن أداء القطاعات المرتبطة بالمهن العالمية الجديدة للمغرب وتسجيل مساهمة إيجابية للمبادلات الخارجية في النمو الاقتصادي، وتحسن عائدات السياحة ومداخل مغاربة العالم، مما ساهم في استقرار الموجودات من العملة الصعبة. كما سجلت مؤشرات المبادلات الخارجية المرتبطة بدناميكية النمو تحسنا ملموسا خلال هذه السنة، نذكر منها على الخصوص، الى حدود نهاية شهر نوفمبر 2013:

- تحسن تحويلات مغاربة العالم رغم الظرفية الصعبة التي تعيشها منطقة الأورو، حيث وصلت إلى حوالي ٥٤ مليار درهم؛
- تحسن عائدات السياحة لتصل إلى 53.4 مليار درهم؛
- ارتفاع الصادرات المغربية، وذلك بفضل تطور صناعة السيارات (19.2%) والصناعات الغذائية (5.1%) والصناعات الالكترونية (6%) وصناعة الطائرات (12.2%)؛
- ارتفاع جاذبية المغرب للاستثمارات الأجنبية، حيث ارتفعت مداخل الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتصل إلى 25.9 مليار درهم مسجلة ارتفاعا بنسبة 20.5% خلال نهاية شهر نوفمبر 2013 مقارنة مع نفس الفترة من 2013؛

مواصلة مجهود الاستثمار العمومي على الرغم من الاكراهات التي تواجهها

المالية العمومية

وفي إطار حرص الحكومة على تحفيز النمو ودعم الاستثمار والمقاول، تمت مواصلة السياسة الإردادية للاستثمار العمومي وفق منظور يبنني على تعبئة ناجعة للموارد العمومية المتاحة وتوجيهها خصوصا نحو مواصلة تأهيل البنيات التحتية وتنويع مصادر النمو من خلال دعم الاستراتيجيات القطاعية. وبهذا الخصوص وصل المجهود الاستثماري الإجمالي للقطاع العام برسم 2013 إلى 180 مليار درهم.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن تنفيذ نفقات الاستثمار بلغ مستويات مهمة، حيث بلغ سنة 2012، 45 مليار درهم من طرف القطاعات الوزارية و77,5 مليار درهم من طرف المؤسسات العمومية، أما بالنسبة لسنة 2013 فقد بلغ تنفيذ نفقات الاستثمار إلى غاية نهاية أكتوبر الماضي 38 مليار درهم بالنسبة للقطاعات الوزارية و55 مليار درهم بالنسبة للمؤسسات العمومية، ومن المتوقع أن تبلغ نفس النفقات في نهاية السنة 45 مليار درهم بالنسبة للقطاعات الوزارية و58 مليار درهم بالنسبة للمؤسسات العمومية، وهو ما يحض التخوفات المثارة حول تأخر تنفيذ الاستثمار ويفند مزاعم السياسة التقشفية.

كما تم تطبيق الأفضلية الوطنية مما مكن المقاولات الوطنية من الفوز بالصفقات العمومية وبالتالي الاستفادة من الإمكانيات المالية المتاحة في إطار الاستثمار العمومي، بالإضافة إلى اعتماد مرسوم جديد للصفقات العمومية يدعم الشفافية وضمان تكافؤ الفرص و اعتماد المرسوم الجديد الخاص برخص البناء بعد أزيد من 20 سنة من الانتظار.

كما واصلت الحكومة دعم إجراءات تحديث وعصرنة المقاولات بدعم البحث والابتكار واستعمال التكنولوجيات الحديثة ودعم برامج إعادة التأهيل والمواكبة من خلال مضاعفة المخصصات المالية لدعم المقاولات لتبلغ 100 مليون درهم خلال هذه السنة، تضاف لها 400 مليون درهم للتكوين المهني و500 مليون درهم للتشجيع على التصدير.

كما حرصت الحكومة على مواصلة تسريع وتيرة والرفع من حجم الراجعات الضريبة على القيمة المضافة للمقاولات ولاسيما الصغرى والمتوسطة دعما لخزینتها.

قرارات سياسية جريئة لاستعادة التوازنات الماكرواقتصادية ووقف نزيف العالمة العمومية العمومية

تعتبر الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرواقتصادية من إحدى أهم تحديات الحكومة خلال الولاية الحالية. ولهذا جعلت الحكومة من أولوياتها التحكم في عجز المالية العمومية وتقويم مسارها بهدف التخفيض التدريجي لعجز الميزانية ليصل إلى حوالي 3% من الناتج الداخلي الخام في أفق 2016.

وفي هذا التوجه، اتخذت الحكومة خلال هذه السنة مجموعة من الإجراءات الجريئة والضرورية مراعاة للمصلحة العليا للوطن. وستواصل الحكومة برسم السنوات المقبلة تحسين شروط توازن الميزانية عبر تحكم أفضل في النفقات من خلال المزيد من النجاعة في الأداء العمومي وتحسين تعبئة الموارد المتاحة.

وعطفا على ما تقدم، قامت الحكومة بإيلاء أهمية بالغة لترشيده نمط عيش الدولة وذلك من أجل توفير هوامش في الميزانية كفيلة بالحفاظ على المجهود الاستثماري خصوصا في ظل ظرفية صعبة كانت لها تداعيات سلبية على توازن المالية العمومية. وهكذا تم خلال هذه السنة تجميد 15 مليار درهم من اعتمادات الاستثمار الجديدة المفتوحة برسم قانون المالية وذلك بهدف إعطاء الأولوية خلال سنة 2013 لتصفية الاعتمادات المرحلة التي سجلت ارتفاعا هاما، حيث انتقلت من 9 مليار درهم سنة 2005 إلى 21 مليار درهم سنة 2013 وتفعيل المقاييس النسبية لأسعار بعض المواد النفطية السائلة واعتماد نظام التأمين ضد تقلبات الأسعار في الأسواق الدولية.

وفي إطار إعادة التوازنات الخارجية وتحسين الموجودات الخارجية، تم اتخاذ تدابير مستعجلة تهدف من جهة إلى التخفيض من الضغط على عجز الميزان التجاري وميزان الأدعاءات ومن جهة أخرى إلى دعم استقرار الموجودات الخارجية خاصة عن طريق إنعاش الصادرات والتحكم في الواردات وتعبئة احتياطي العملة، مما مكن من ضمان استقرار الموجودات الخارجية في حدود 8 أشهر من واردات السلع والخدمات، ووقف التراجع الذي سجل خلال السنة الماضية.

وفيما يخص تطور المديونية، تجب الإشارة إلى أن ارتفاع المديونية مرتبطاً بعضوية بمستوى عجز الميزانية الذي يتطلب تمويله اللجوء إلى التمويلات الداخلية والخارجية والتي يتطور حجمها تبعاً لهذا العجز. ونظراً للزيادة المسجلة في عجز الميزانية خلال السنوات الأخيرة فإن مديونية الخزينة عرفت بعض الارتفاع مقارنة مع مستواها قبل سنة 2009.

لكن رغم هذه الزيادة في حجم الدين خلال السنوات الأخيرة، فإن مستوى المديونية نسبة إلى الناتج الداخلي الخام، المؤشر المعتمد لتقييم عبئ المديونية وتطورها، يبقى مستوى مقبولاً مقارنة مع ما كان عليه في بداية العشرية الماضية حيث سجل 68.1% سنة 2000 وأيضاً مقارنة مع معدلات المديونية المرجعية على المستوى الدولي (60%) ومع مستويات المديونية في كثير من الدول الصاعدة والمتقدمة.

وهنا لابد من دحض بعض الأرقام غير الدقيقة وغير المسؤولة التي تروج بكون المديونية عرفت خلال سنتين من ولاية الحكومة تزايداً بمبالغ تفوق ما شهدته المديونية خلال عشر سنوات سابقة. وهنا ينبغي التأكيد على أن المديونية ارتفعت بما يناهز 100 مليار درهم بين فاتح يناير 2012 ويونيو 2013، مقابل ما يناهز 200 مليار درهم خلال العشر سنوات السابقة، وذلك مع الاختلاف البين في السياق المالي بين الفترتين سواء من حيث توفر موارد استثنائية برسم الخوصصة وبرسم المداخل الضريبية، خلال السنوات الماضية، وتفاقم نفقات المقاصة والأجور وارتفاع نفقات الاستثمار خلال السنتين الماضيتين على الخصوص كما تبين ذلك الأرقام التالية :

- تفاقم نفقات المقاصة التي بلغت مستويات قياسية، بما يفوق 55 مليار درهم سنة 2012 و43 سنة 2013، مقارنة مع المستوى المحدود في السنوات السابقة، إذا ما استثنينا 2008 و2011.
- تضاعف نفقات الأجور التي فاقت 100 مليار درهم، والتي لم تتجاوز 48 مليار درهم سنة 2001.
- زيادة نفقات الاستثمار التي تناهز 50 مليار درهم مقابل ما يناهز 20 مليار درهم سنة 2001.
- انعدام مداخل الخوصصة في الوقت الذي استفادت فيه المالية العمومية، بين 2001 و2010، من مداخل استثنائية ناهزت 80 مليار درهم.

ومع كل هذا، وبفضل السياسة التي تنهجها الحكومة للتحكم في عجز الميزانية، فمن المنتظر أن يستعيد مؤشر مستوى المديونية نسبة إلى الناتج الداخلي الخام مسلسل الانخفاض في السنوات المقبلة نتيجة اعتماد الحكومة سياسة تتوخى تقليص عجز الميزانية والمحافظة على التوازنات الماكرواقتصادية.

على المستوى الاجتماعي

إن العنوان الأساسي على هذا المستوى، يتمثل في صيانة السلم الاجتماعي، والتقدم في تنفيذ التزامات الحوار الاجتماعي، ومباشرة عدد من الإجراءات الرامية لتصحيح اختلالات التوازن الاجتماعي، ويمكن هنا التوقف عند:

تعزيز التغطية الصحية والحماية الاجتماعية

- استفادة 5,6 مليون مستفيد من نظام المساعدة الطبية "راميد" في أفق تغطية ما يناهز 8.5 مليون مواطن.
- تخفيض ثمن 1120 نوع من الأدوية المرتبطة بالأمراض المزمنة ضمن المرحلة الأولى من عملية تخفيض الدواء.
- تخصيص مبلغ 1.6 مليار درهم شراء الأدوية مقابل 675 مليون درهم في سنة 2011 لفائدة الطبقة الفقيرة والمحدودة الدخل من المواطنين.
- إلغاء شرط 3240 يوم عمل كحد أدنى من الانخراط في نظام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للاستفادة من راتب معاش التقاعد، واسترجاع المؤمن له بالصندوق لاشتراكاته في حالة عدم توفره على هذا الشرط.

تعزيز التماسك الاجتماعي والتكافل العائلي

إخراج صندوق دعم التماسك الاجتماعي إلى حيز الوجود ودعم موارده بغلاف مالي 2,5 مليار درهم في 2012 و3,5 مليار درهم في 2013 ليمول النفقات المتعلقة بالمساهمة في نظام المساعدة الطبية ودعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والتمدد ومكافحة الهدر المدرسي، مع توسيع قاعدة المستفيدين منه.

تفعيل صندوق التكافل العائلي الذي خصص له مبلغ 160 مليون درهم، قصد مساعدة النساء المطلقات والأطفال الذين صدرت لفائدتهم أحكام قضائية بالنفقة، عبر تخصيص نفقة شهرية يمكن أن تصل إلى 1050 درهم شهريا بحسب عدد الأطفال. تخصيص 694 مليون درهم لبرامج تهم مواكبة الأطفال ضحايا العنف والأطفال المهملين. دعم مشاريع الجمعيات العاملة في مجال الرعاية الاجتماعية وفق نظام تنافسي بين المشاريع، بلغ في سنة 2012 ما قيمته 65 مليون درهم وفي سنة 2013 ما قيمته 43 مليون درهم.

دعم السكن الاجتماعي والسكن منخفض التكلفة

- إطلاق حوالي 313.594 وحدة ب 412 مشروع متم يوليو 2013 مع توقيع 643 اتفاقية بين الدولة والمستثمرين في نهاية يوليو 2013 لإنجاز 1.162.218 وحدة سكنية جديدة؛
- تمديد الإعفاءات الضريبية لبرامج إنجاز هذا النوع من السكن إلى غاية 31 دجنبر 2020، وذلك بهدف محاربة السكن غير اللائق، وإطلاق منتوجين سكنيين جديدين يهتمان السكن المعد للكراء والسكن الموجه للطبقة الوسطى.
- توسيع مجال تدخل صندوق التضامن للسكنى والاندماج الحضري من خلال تخصيص حصيلة الرسم الخاص المفروض على حديد البناء و20% من الناتج الضريبي على الرمل، ليشمل النفقات المتعلقة بالمعالجة والتدخل في النسيج العتيق والبنائيات الآيلة للسقوط.

الرفع من الحد الأدنى للتقاعد والوفاء بالتزامات الدولة في التقاعد

- الرفع من الحد الأدنى للمعاش بالنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، وذلك بتحديد هذا المبلغ في 1000 درهم شهريا على غرار ما هو معمول به بباقي أنظمة التقاعد الأساسية الإجبارية حيث سيستفيد من هذا الإجراء مباشرة أكثر من 10581 شخص بكلفة 35 مليون درهم.
- تخصيص 12 مليار درهم للحفاظ على خدمات نظام التقاعد وضمان ديمومة أنظمتها في سنة 2012 و13,5 مليار درهم في سنة 2013.

الوفاء بالتزامات الحوار الاجتماعي

- رصد 13.2 مليار درهم في إطار تنفيذ التزامات اتفاق 26 أبريل 2011 الخاص بالحوار الاجتماعي والاتفاقات القطاعية التي تلتها برسم ميزانية سنة 2012، كما تم خلال سنة 2012، رصد 2.8 مليار درهم لتنفيذ الالتزامات المترتبة عن بعض الحوارات القطاعية (هيئة كتاب الضبط، موظفو التعليم الابتدائي، هيئة المهندسين، موظفو وزارة الصحة). كما تم برسم سنة 2013 رصد أكثر من 4 مليار درهم لمواصلة تنفيذ التزامات الاتفاق المذكور.

الرفع من المنح الجامعية والخدمات الاجتماعية للطلبة

- رفع المنح الجامعية بـ 200 درهم شهريا لطلبة الإجازة و 300 درهم لطلبة الماستر والدكتوراه.
- ارتفاع الميزانية المرصودة للمنح الجامعية إلى 1.254 مليون درهم برسم سنة 2012-2013 مقابل 718 مليون برسم سنة 2011-2012 بنسبة ارتفاع 75% ومن المقرر أن ترتفع الميزانية برسم 2013-2014 إلى 1.280 مليون درهم.
- ارتفاع عدد الطلبة الممنوحين ليصل إلى ٢١٥,٥٠٧ ممنوح برسم السنة الجامعية 2012-2013 ومن المقرر أن يرتفع العدد برسم 2013-2014 ليصل 250 ألف ممنوح.
- تخصيص أزيد من 1.6 مليار درهم للخدمات الاجتماعية الجامعية برسم سنة 2012، كما تم إحداث 6 مطاعم جامعية جديدة.

الدعم المدرسي وبرنامج تيسير

توسيع عدد المستفيدين من برنامج المساعدات المالية المشروطة بالتمدرس، حيث استفادت 460000 أسرة و 783000 تلميذ من الدعم المالي المباشر في إطار برنامج تيسير لدعم تدرّس أبناء المعوزين خلال الموسم الدراسي 2012-2013 ثم 825 ألف تلميذ وتلميذة في الموسم الدراسي 2013-2014.

دعم برامج الشباب والمجتمع المدني

- إطلاق الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة بهدف استخلاص قواعد الديمقراطية التشاركية وصياغة ميثاق شرف وطني ذي صلة وتوسيع مشاركة مكونات المجتمع المدني في تنفيذ وتقييم السياسات العمومية.
- دعم وتقوية قدرات جمعيات المجتمع المدني من خلال برنامج " ترفع وقد تجاوز عدد المستفيدين 3000 مستفيد
 - تشييد 120 مركزا سوسيو رياضيا مندمجا للقرى خلال سنة 2013 ليصل عدد هذه المراكز 220
 - إصلاح وترميم وتجهيز 95 دور للشباب، و10 من مراكز الاستقبال، و11 مركزا للتخييم، و10 مراكز لحماية الطفولة، و123 من الأندية النسوية، و144 من مراكز التكوين المهني النسوي، و226 مركز للطفولة الصغرى.
 - وفي إطار الجهود المبذولة لدعم التشغيل أطلقت الحكومة مجموعة من المبادرات، ومنها ما يلي:
 - ◀ مواصلة الجهود العمومي في التشغيل عبر خلق أكثر من خمسين ألف منصب شغل خلال السنتين 2012 و2013.
 - ◀ مواصلة تفعيل المبادرات الهادفة لإنعاش الشغل والتي مكنت خلال الثمانية أشهر الأولى من إدماج وتأهيل 35 ألف شخص بالنسبة من أصل 60 ألف كهدف مسطر وإحداث حوالي 442 مقالة جديدة في إطار برنامج "مقاولتي".
 - ◀ في المجال التربوي يستفيد منه 10 آلاف من حاملي الإجازة بمنحة قدرها 1000 درهم شهريا لكل مستفيد، وستتلقو هذه المبادرة مبادرات أخرى من نفس النوع تهم مجالات متنوعة كالصحة مثلا.
 - ◀ خلق نظام المقاول الذاتي الذي سيحول له نظام جبائي تحفيزي ومساطر مبسطة لتشجيع الشباب على التشغيل الذاتي.
 - ◀ إنشاء برنامج التكوين الإضافي كما تم وضع آليات النظام الخاص بالتعويض عن فقدان الشغل بدعم من ميزانية الدولة (500 مليون درهم).

على مستوى الإشعاع الخارجي والتقارير الدولية

- إن الخلاصة العامة لهذا المستوى، هو حفاظ بلادنا على جاذبيتها الاقتصادية ومعها قدرتها على جلب الاستثمارات الأجنبية، واستثمار الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي والإصلاحات الجارية من أجل ذلك، وهو ما تجلّى في سلسلة إجراءات أفضت إلى:
 - الحفاظ على الخط الائتماني الممنوح من طرف صندوق النقد الدولي بقيمة 6,2 مليار دولار.
 - حفاظ بلادنا على تنقيط مؤسسات التصنيف الائتماني السيادي، مثل standard and poor's و Fitch and rating.
 - كسب عشر نقط في مؤشر مناخ الأعمال الذي يصدره البنك الدولي، وذلك كنتيجة أولية لمجهود تبسيط المساطر الذي قامت به الحكومة على مستوى اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال برتبة 87 من أصل 189 دولة.
 - ترشيح بلادنا لبرنامج ثان في إطار برنامج تحدي الألفية الأمريكي.
 - إخراج المغرب من القائمة الرمادية للدول غير المحترمة للمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتبويضها، وذلك من طرف مجموعة العمل المالي الدولي في يونيو 2013.
 - ارتفاع التدفق الصافي للاستثمارات الأجنبية خلال تسعة أشهر الأولى من سنة 2013، 22.45 مليار درهم مقارنة مع 17.99 مليار درهم في الفترة نفسها من سنة 2012 أي بارتفاع نسبته 25 بالمائة.
 - انتخاب بلادنا عضو في مجلس حقوق الإنسان الأممي، بتصويت 163 دولة واستقبال المقررة الخاصة المعنية بمناهضة الاتجار بالبشر خاصة النساء والأطفال في شهر يوليوز 2013 وذلك بعد استقبال فريق العمل الأممي المعني بمناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة في التشريع والممارسة والمقرر الأممي الخاص المعني بمناهضة التعذيب في شتنبر 2012 وذلك في إطار دعم التعاون مع الآليات الأممية المعنية بحقوق الإنسان.

● التقدير الدولي للسياسة الجديدة للهجرة وانخراط الحكومة في تطبيق التوجهات الملكية الداعية لسياسة إنسانية ومسؤولة في هذا المجال.

تحديات مستقبلية وإصلاحات كبرى

إن ما تحقق من إصلاحات يمثل بداية لإصلاحات كبرى مدرجة في إطار البرنامج الحكومي وتم وضع أسسها في قانون المالية لسنة 2014، والتي تجعل من السنة القادمة سنة مفصلية في ربح مسار إنجاز الإصلاحات الكبرى، والمتمثلة في: إصلاح العدالة

يعد إصلاح العدالة ورشا استراتيجيا لبلادنا، ذلك أن إصلاح العدالة يمثل المدخل الأساسي لمحاربة الفساد، وما يتعرض له هذا الورش من استهداف لن يثينا عن مواصلته وتنزيله.

ويمثل كل من الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة والمخطط الإجرائي المرتبط به، إطارا لكسب هذا الإصلاح بمحاوره الأساسية، أي التخليق والاستقلالية والفعالية والتحديث.

إصلاح المقاصة

لقد تأخر إصلاح صندوق المقاصة، رغم تمكن الحكومة من التحكم في نفقاته لتتراجع في سنة 2013 إلى حوالي 43 مليار درهم بعد أن شكلت في سنة 2012 ما قيمته 55 مليار درهم، وذلك بقرارات صعبة تفهمها الشعب المغربي وتحملها، سواء عند الزيادة المباشرة في أسعار الوقود بنوعيه (البنزين والكازوال) في سنة 2012 أو عبر اعتماد نظام للمقايضة والشروع في تطبيقه. إلا أن المطلوب هو تحقيق أهداف الصندوق المتمثلة في دعم القدرة الشرائية والفئات الفقيرة والمعوزة، مما يتطلب إصلاحا عميقا بمنهجية تشاركية.

إصلاح التقاعد

ويمثل إصلاح التقاعد أولوية للحكومة في سنة 2014، حيث أصبح نظام المعاشات المدنية مهددا بالعجز في نهاية السنة المقبلة، ووصولاً إلى خطر العجز الشامل بعد نفاذ الاحتياطات في أفق سنة 2021، مما يتطلب التحرك العاجل لمباشرة الإجراءات اللازمة من أجل اعتماد جماعي ومسؤول لبرنامج الإصلاحات بما يمكن من إنقاذ نظام المعاشات وحماية الأجيال المقبلة.

الانتخابات المقبلة والجهوية

لقد كان من المنتظر تنظيم الانتخابات الجماعية في سنة 2012 إلا أن عدم توافق الأغلبية وارتهاان تنظيمها لإعداد القوانين الجديدة المتعلقة بالجهوية واللامركزية، أفضى إلى إرجاعها إلى موعدها الطبيعي العادي.

إن الانتخابات المقبلة ذات طبيعة استثنائية خاصة باعتبارها ستشكل محطة العبور نحو تنزيل الجهوية المتقدمة، وإعمال المقتضيات الدستورية الجديدة ذات العلاقة باللامركزية وتقوية اختصاصات المجالس الترابية، أي أنها ستمثل مفتاح انطلاق سياسات التنمية الجهوية الكبرى، وهي بالتالي تمثل إصلاحا عميقا للدولة ولعلاقة المركز بالأطراف.

إن نزاهة الانتخابات المقبلة بمثابة امتحان للجميع، وستمثل الحكم على مدى نجاح بلادنا في إنجاز انتقالها الديمقراطي، وفي مصداقيتها في القطع مع الإفساد الانتخابي الذي كشف الانتخابات الجزئية الأخيرة عن استمراره وعن التواطؤ المستفز والصادم معه. إن الإعداد الجيد عبر إعمال المقاربة التشاركية في إعداد القوانين الانتخابية، والتقدم نحو اعتماد لوائح انتخابية جديدة، وتعميق الحوار حول تطوير العتبة ونمط الاقتراع، مع معالجة اختلالات التدبير والإشراف على العملية الانتخابية، كفيل بأن تكون المجالس المنتخبة مؤهلة وقادرة على تنزيل وتطبيق الاختصاصات الدستورية الجديدة.

لقد سبق لحزبنا بمناسبة الانتخابات الجماعية لسنة 2009 أن أعلن عن تصوره والذي نعتبره ما يزال صالحا للمرحلة لاسيما وأن المقتضيات الدستورية للجهوية والجماعات الترابية أكدت صوابيتها، وفي هذا الصدد علينا أن نحذر من محاولات التحكم التي أساءت لبلادنا كثيرا آنذاك، وأفضت لولادة مجالس مشوهة عجزت عن النهوض بالتنمية المحلية وتلبية الحاجيات اليومية للمغاربة، أصبحت معها جهود التطوير التشريعي والمؤسساتي غير ذات جدوى.

وبهذه المناسبة هناك حاجة ماسة إلى حالة من التعبئة الوطنية الشاملة لتحقيق نزاهة وشفافية ومصداقية الانتخابات المقبلة، بما يمكن بلادنا من مؤسسات منتخبة محلية قوية وذات مصداقية وفاعلة في التنمية.

إن حماية تجربة الإصلاح في إطار الاستقرار تتطلب حزما وطنيا شاملا في مواجهة مخططات الإفساد الانتخابي.

مسؤوليات ذاتية متعاضمة

والخلاصة أن هذا المجلس جاء بعد سنة استثنائية في تاريخ الحياة السياسية والحزبية الوطنية، شهدت تقدم تجربة الإصلاح في إطار الاستقرار، وتمكنها من تحقيق إنجازات سياسية واقتصادية واجتماعية وازنة للشعب المغربي خاصة وللدولة عامة، مع التطلع إلى تحقيق إنجازات أكبر وأقوى أثرا في المرحلة المقبلة، فضلا عن الصمود في مواجهة مخططات استهداف التجربة السياسية الحكومية التي يرأسها حزبنا بمعوية أحزاب الأغلبية.

ومن هنا يبرز حجم المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتق حزبنا لمواجهة التحديات المستقبلية ومواصلة مسلسل الإصلاحات والارتقاء بمضامينه، سواء على المستوى الحزبي المركزي، حكوميا وبرلمانيا، أو على المستوى الجهوي والإقليمي والمحلي، فضلا عن المستوى المتعلق بالهيئات الوظيفية والمنظمة الموازية.

من اللازم التذكير بالجهود الحزبية الوطنية والجهوية والمحلية، التي مكنت من إقرار احترام القوانين الداخلية وضمن انتظام اجتماع المجالس المحلية قبل الانعقاد المجلس الوطني، وهي جهود تكشف قوة الإرادة الحزبية لدعم مسلسل الإصلاح السياسي وإنجاز مكوناته، وتقتضي بالتالي تدقيق برنامج عمل الحزب وتحديد مسؤولياته في المرحلة المقبلة بدقة.

إن النجاح يقتضي تعزيز ثقافة وقيم التجرد لله، وترتيب الأولويات، والتدرج في تنزيل الإصلاحات، مع الوفاء بالالتزامات والعهود، وصيانة رصيد القوة الداخلية القائم على التماسك والثقة والتشاور والالتزام بمرجعتنا الإسلامية في سلوكنا وعلاقتنا ومواقفنا، وهو الأساس الذي يضمن أن لا يكون مرورنا في العمل الحكومي مروراً عابراً بدون أثر إيجابي وبناء.

كما يتطلب ذلك تعزيز التكوين والتأطير السياسي والفكري والأخلاقي ومضاعفة جهود التواصل والتوعية والإسناد الإعلامي للعمل الحكومي خاصة والسياسي عامة للحزب، واعتماد لغة بسيطة وواضحة قائمة على بسط الإنجازات والصراحة المسؤولة في استعراض التحديات والإكراهات والتعثرات، والحفاظ على عناصر قوتنا المتمثلة في قربنا من الناس وارتباطنا بأحوالهم وحرصنا على خدمتهم في إطار القانون، وتقديم نموذج جديد في ممارسة السلطة ينطلق من قيم المجتمع ويعزز هويته ويدعم حاجاته في إطار إمكانيات الوطن، دون مزايدة أو مغالبة.

الفهرس

2 مقدمة
2 سياق خارجي استثنائي
2 دفاع مستمر عن القضية الوطنية
3 احتواء وتجاوز أزمة الأغلبية الحكومية
4 إنجازات معتبرة وآفاق واعدة
4 على مستوى الحكامة الجيدة
5 على المستوى الاقتصادي والتموي
5 تحسن مستمر للوضعية الاقتصادية
5 مواصلة مجهود الاستثمار العمومي على الرغم من الاكراهات التي تواجهها المالية العمومية
6 قرارات سياسية جريئة لاستعادة التوازنات الماكرو اقتصادية ووقف نزيف المالية العمومية العمومية
7 على المستوى الاجتماعي
7 تعزيز التغطية الصحية والحماية الاجتماعية
7 تعزيز التماسك الاجتماعي والتكافل العائلي
8 دعم السكن الاجتماعي والسكن منخفض التكلفة
8 الرفع من الحد الأدنى للتقاعد والوفاء بالتزامات الدولة في التقاعد
8 الوفاء بالتزامات الحوار الاجتماعي
8 الرفع من المنح الجامعية والخدمات الاجتماعية للطلبة
8 الدعم المدرسي وبرنامج تيسير
8 دعم برامج الشباب والمجتمع المدني
9 على مستوى الإشعاع الخارجي والتقارير الدولية
10 تحديات مستقبلية وإصلاحات كبرى
10 إصلاح العدالة
10 إصلاح المقاصة
10 إصلاح التقاعد
10 الانتخابات المقبلة والجهوي
11 مسؤوليات ذاتية متعاضمة
12 الفهرس



حزب العدالة والتنمية
ⵏ ⵓⵎⵎⵓⵔ ⵏ ⵓⵔⵓⵎⵓⵔ ⵏ ⵓⵔⵓⵎⵓⵔ
Parti de la Justice et du Développement
pjd.ma

قسم الإعلام والعلاقات العامة

المقر الرئيسي: 26، زنقة ابن الطيب القادري، حي الليمون، الرباط - المغرب

الهاتف: 33 93 20 37 05 +212 / الفاكس: 70 49 20 37 05 +212

البريد الإلكتروني: pjdcommunication@gmail.com